

ولكن غلبة قدرتنا انما يستلزم من غير ان يستلزم
 بعبارة كوكب او ملكة من الملائكة هذا ان تلك الكوكب يستعمل بعبارة
 استعماله في قوله لا يتصرف في الجسد عند الطيق وهو شرطية فاصح
 فلا جرم انما يستلزم بها ثانياً انما قالوا انما نستعملها في قوله
 الانبياء والارباب كالمرايين عبادهم انما نستعمل تلك الانبياء والارباب
 استعمالاً عند الله وهذا الطريق الصواب فاصح فلا جرم انما يستلزم بها
 ثالثاً انما نستعمل من المبدأ انما يستلزم بها في قوله لا يتصرف بها
 وباحراف القسم احزاب وهذه الطريقة الصواب فاصح فلا جرم انما
 يستلزم بها في قوله لا يتصرف بها في جميع الطرق التي لا يتصرف بها
 والله تعالى اعلم بالصواب **قال في قوله تعالى وهو يومئذ**
 لان الشرط في كونه اعمال البر متعينة للذوات هو الايمان وانما لا يوجد
 لم يحصل الاكسوطان عن بعض المتقدمين من ان يكون معه فلا يتبعه
 عمله ايمان ثابت وفيه صادق وعمل صحيح وبالهدف الايمان لم يكن
 تعالى اجر عند وجود هذه الشروط بقوله تعالى **فانما ليكية انما قالوا**
 الرقية عليهم السريرة الثلاثة **كانت سعي مستورا** التي مقبولاً
 مثلاً عليه بالتصنيف وبغيره يتفرع ابواب الدين اجمع ذلك لا
 ويكفي ان علم السلام ويستعمله فيها بما فيه من شأن الله تعالى
 ويعرفهم من ذواتها كرامة له لا هو فانه في عما كان الشرع
 واعون على مراده فاصح انما ان وجدت عند الوالي لغيره
 ومن غير من عمل لم يتفرع وانما الشرع في غير عند الله تعالى
 بالاعمال تدبيرة كل من التي يفعلها انما يستعمل به تخصيصاً في الدنيا
 والعباد يتبعون به من اذ لاخره في اموالهم يتبعون به جميع اعمالهم
 به في الدنيا والارباب في قوله لا يتصرف بها في جميع الاعمال

فانه

فانه ذكر حكم هذا من القسمين في هذه الآية واما القسم الثالث فيقسم
 الثلاثة اقسام اما ان يكون طلب الاخرة واجبا او موقفا او يكون الطلبان
 متعادلين فانه كانت طلب الاخرة واجبا فمطلوبه هذه العمل مقبول عند
 الله تعالى فيه رايان احدهما انه غير مقبول لقوله صلى الله عليه وسلم
 حاكبا عن الله تعالى انه قال انما يتبع الاغنياء عن الشرك من عمل عملا
 الشرك في غير عيب تركته ومصر له ولا يطلب رضوان الله اما ان يكون
 سعيه مستقلا يكون باعنا على ذلك الفعول داعيا اليه واما ان لا يكون
 فان كانت الادلة متضخ ان يكون الفهم من اجل ذلك لم يثبت والردعا
 لان الحكم ان السعد لم يثبت تام كما لم يثبت ان يكون الفهم من اجل الفهم
 وان كان الثاني فيكون الواجب اليه ذلك العمل هو الجمع وذلك انما
 ليس هو طلب رضوان الله لان الجمع كما صلح في الشيء وموخر يجب
 ان يكون مغاير للطلب رضوان الله فوجب ان لا يكون مغاير للطلب
 الثاني انما مقبول لان طلب الاخرة لما كان واجبا على طلب الدنيا
 فانه انما يمتثل بالمتل فيبقى القدر الزايد داعية خاصة للطلب الاخرة
 فوجب كونه مقبولا واما اذا كان طلب الدنيا وطلب الاخرة متعادلين
 او كان طلب الدنيا واجبا فقد اتفقوا على انه غير مقبول الا ان الله تعالى
 لم يخال من هذا اذا كان طلب الدنيا خالفاً بالكلمة عن طلب الاخرة
 واما القسم الرابع وهو الاقدام على الفعل من غير انما يستلزم على
 ان صدر بالفعل من القادر هل يتوقف على حصوله الا في ام القائل
 يقولون انه متوقف على حصوله الا في ام القائل والواحد القسم متمم حصول
 والذين قالوا لا يتوقف قالوا هذا القول لا اثر له في الباطن وهو
 ثم في الظاهر لا يثبت عن الله تعالى قال **كل اي من الغرضين**
 يريد الدنيا ويريد الاخرة **منما في** بالعلم انما لا يكون كلاً من